اندماج المصارف الأردنية في ظل التحرر المالي

م.م حيـدر يونس كاظم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

أ. د حـاكم محسن محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

الملخص

مع تعاظم دور وانتشار ظاهرة الخصخصة وثورة المعلوماتية وبزوغ منظمة التجارة الدولية (WTO) وتزايد التكتلات العملاقة , انتشرت ظاهرة العولمة والتي تدعو كافة البلدان للانصياع لافكار ومقتضيات العولمة , ومع تنامي المتغيرات الاقتصادية والمالية والمصرفية , شهدت مؤسسات الصناعة المالية والمصرفية عهدا جديدا تمثل في عمليات الاندماج والتكتل سواءا كان هذا في داخل البلد الواحد او خارجة للخروج بمزايا تنافسية عالية تمنح هذا التكتل والاندماجات امكانية الوقوف في وجه السوق المالية العالمية , وبالتالي زيادة مركزها في تلك الاسواق متعديا بذلك قدراتها التنافسية الاقليمية من خلال توحيد الامكانات المتوافرة لدى الجهات المشتركة بعمليات الاندماج في شتى النواحي .

ويشغل القطاع المصرفي حيزا كبير في الاقتصاديات العالمية ومنها الاقتصاد الاردني , وبالتالي فان دراسة التحديات والضغوط التي يواجهها هذا القطاع في ظل التغييرات التي طرأت وتطرا عليه يقع على جانب كبير من الاهمية خصوصا وان فتح الاسواق المحلية امام الاستثمار الاجنبي يجعل هذه الاسواق بمؤسساتها وجها لوجه مع الاسواق المصرفية العالمية , وهذا يتطلب زيادة قدراتها التنافسية من حيث كفاية رأس المال ومعايير الجودة , ومن هنا تنطلق مشكلة الدراسة , اذ يواجه العمل المصرفي في المملكة الاردنية تحديات كبيرة في ظل عضوية الاردن في منظمة التجارة العالمية وفتح السوق المالي الاردني امام الاستثمار الاجنبي وزيادة التحرر المالي .

وتعتمد الدراسة فرضية مفادها ان لعمليات الاندماج المصرفي آثار ايجابية في دعم القدرة التنافسية للقطاع المصرفي الاردني ومواجهه التحديات العالمية ويهدف البحث الى دراسة الابعاد المالية والمصرفية والاقتصادية لعمليات الاندماج المصرفي في المملكة الاردنية وبيان مال هذه العمليات من اهمية في مواجهة التحديات خصوصا بعد اعتمادها سياسات التحرر المالي .

المقدمة

من خلال متابعة التطورات التي شهدتها الأسواق المالية والمصرفية العالمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة يلاحظ مدى التغيرات والتحولات التي طرأت على الصعيد المالي والمصرفي، إذ يلاحظ انتشار ظاهرة الخصخصة وثورة المعلوماتية وبزوغ منظمة التجارة الدولية (WTO) وتزايد التكتلات العملاقة وقد تجلت تلك التغيرات في حجم التدفقات المالية الدولية والتي تعد بمثابة ثورة حقيقية في النشاط الدولي.

ومع تعاظم دور هذه الظواهر والمؤسسات انتشرت العولمة إذ تدعوا الدول كافة للانصياع لأفكار ومقتضيات الغرب وفي الوقت الذي تنامت فيه المتغيرات الاقتصادية والمالية والمصرفية فقد شهدت مؤسسات الصناعة المالية والمصرفية العالمية عهدا جديدا تمثل في عمليات الاندماج والتكتل سواء أكان هذا في داخل البلد الواحد أو خارجه للخروج بمزايا تنافسية عالية تمنح هذه التكتلات والاندماجات إمكانية الوقوف في وجه السوق العالمية وبالتالي زيادة مركزها في الاسواق المالية والمصرفية العالمية متعدية بذلك قدراتها التنافسية الإقليمية من خلال توحيد الإمكانات المتوافرة لدى الجهات المشتركة بعمليات الاندماج في شتى النواحي.

اولا: منهجية البحث:

أ- **مشكلة البحث:** تنبع مشكلة البحث من ان جانب العمل المصرفي في المملكة الاردنية الهاشمية يجابه تحديات كبيرة في ظل عضوية الاردن في منظمة التجارة العالمية وفتح الاسواق المحلية امام الاستثمار الاجنبي وزيادة عمليات التحرر المالي.

ب- **اهمية البحث:** ان القطاع المصرفي على جانب كبير من الاهمية ويشغل حيزا من الاقتصاديات العالمية وبالتالي فان دراسة التحديات والضغوطات التي يواجهها هذا القطاع في ظل التغيرات التي طرأت وستطرأ عليه يقع على جانب كبير من الأهمية لان عملية فتح الأسواق المحلية للاستثمار الأجنبي سوف لان تجعل هذا السوق بمؤسساته وجها لوجه مع الاسوق المصرفية العالمية وبالتالي فان عملية المنافسة ستكون غير متكافئة مما يتطلب تهيئاه المناخ المناسب للنهوض بالنشاط المصرفي وبالتالي السوق المصرفية داخل المملكة لتواكب وتنافس التطورات الحاصلة في الاسواق المصرفية العالمية وبالتالي مواجهة التحديات والضغوطات من المنافسين في الاسواق العالمية .

ج- **فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها ان لعمليات الاندماج المصرفي اثار ايجابية في دعم القدرات التنافسية للقطاع المصرفي في المملكة الاردنية الهاشمية في ظل عضوية الاردن في منظمة التجارة الدولية وفتح الاسواق المحلية للاستثمارات الاجنبية وبالتالي فان هذه الايجابيات من شأنها ان تزيد القدرة التنافسية لمصارف الاردنية في مواجه التحديات من قبل المصارف العالمية .

د- **هدف البحث:** يهدف البحث الى دراسة الابعاد المالية والمصرفية والاقتصادية لعمليات الاندماج المصرفية في المملكة الاردنية الهاشمية وبيان اهمية هذه العمليات في مواجهة التحديات من قبل الاسواق المصرفية العالمية وخاصة لاسيما بعد اعتماد الاردن سياسات التحرر المالي ودخول المملكة في عضوية منظمة التجارة العالمية .

ثانيا: المفهوم النظري للاندماج المصرفي والتحرر المالي:

أ- الاندماج المصرفي وأهدافه:

الاندماج المصرفي هي عملية اتحاد او شراكة بين مؤسستين مصرفيتين او أكثر تحت أدارة واحدة وهي أدارة المصرف الدامج (Merging Bank). **(ملحم،2004،19)**

وقد تحدث عملية الاندماج المصرفي بالمزج أذ ينشأ مصرف جديد يحل محل المصرفين المندمجين وبالتالي يقوم مصرف بضم مصرف اخر يحل محله بشكل قانوني.

لقد اختلفت النظرة إلى الاندماج المصرفي عما كان سابقا فلم يعد الفشل او الخسارة التي تحدث للمصارف هي السبب وراء البحث عن مصارف أخرى لتدخل كشريك وتندمج معه بل أصبحت عمليات الاندماج المصرفي من ضرورات إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والتحديات التي تتعرض لها المصارف في ظل نظام العولمة المالية التي عمت العالم في العقود الثلاثة الاخيرة من خلال منظمات العولمة ومنها صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والتي يشترط الاستجابة الى الغاء القيود وتحرير الخدمات المالية وتحرير حساب رأس المال. **(حسين،2004،6)**

وعليه فان خطوة الاندماج المصرفي يجب ان تتخذ ضمن اطار مجموعة الإجراءات التي يحدها متخذي قرار عملية الاندماج لكلا طرفي عملية الاندماج.

إن عملية التوصيف الدقيق لأهداف عملية الاندماج المصرفي يساعد ادارات المؤسسات أو متخذي قرارات الاندماج في تحديد الاسباب الرئيسة والدوافع لهذه العملية والكيفية التي تقوم عليها هذه العملية والوقت المناسب لها .

(صالح،2000،28)

وفي الواقع فقد قدم الكثير من الباحثين والمهتمين في هذا الجانب ارءاهم فيما يخص الأهداف الرئيسة لعلمية الاندماج المصرفي وهي: **(الشلبي،2002: 40)**

1- خلق وحدات اقوى واقدر على المنافسة وزيادة الارباح دون الخروج عن مبادئ العمل المصرفي.

2- ايجاد مصادر جديدة للاموال وتهيئة الظروف لتنويع الخدمات المصرفية وفتح اسواق جديدة والذي يؤدي بدوره الى وجود ظروف ملائمة لتحقيق وفورات الحجم بالاعتماد على المكننة والأجهزة الحديثة.

3- خلق نوع من زيادة الثقة في التعامل مع المؤسسات والمنظمات المالية الامر الذي يحقق في النهاية زيادة هامش العوائد المتحققة لهذه المصارف وذلك بزيادة الربحية وخفض التكاليف نتيجة لزيادة القدرة التسويقية وتحسين كفاءة ومستوى اداء الخدمة المصرفية .

4- تحسين وضع المساهمين من خلال سعي المصارف الدامجة الى تنويع الايرادات (Earning Diversification) لتحقيق تدفق نقدي (Cash Flow) اعلى ومخاطر اقل .

5- تحفيز المصارف على مواجهة التطورات وتحسين قدراتها التنافسية داخليا وخارجيا.

6- السيطرة على السوق المصرفية من خلال عملية دمج المصارف يتيح امكانية المنافسة ويرفع من امكانية تحقيق الربح.

7- تخفيض المخاطر عن طريق تنويع الاستثمار فضلا عن خلق مصادر جديدة لرأس المال.

ثالثا: أنواع الاندماج المصرفي ودوافعه:

عادة يتم تبويب الاندماج المصرفي وفقا للمعيارين الآتيين **(ملحم،2000،8)**

المعيار الأول: طبيعة النشاط:

اذ يتم تقسيم الاندماج وفقا لهذا المعيار إلى الأنواع الاتية: **(مطر،2003،324)**

أ- الاندماج الافقي (Horizontal Merger): وهو الاندماج الذي يتم بين مصرفين او اكثر يعملان في نفس النوع من النشاط أو أنشطة مترابطة فيما بينها ويستمر المصرف الناتج عن عملية الاندماج بالعمل في نفس النشاط ولكن بحجم اكبر وتعاملات اوسع من ذي قبل مثل مصارف الاستثمار والمصارف التجارية او شركات التأمين .

ب- الاندماج العمودي (Vertical Merger): وهو الاندماج الذي يتم بين المصارف الصغيرة في المناطق المختلفة والمصارف الكبيرة في المدن الرئيسية اذ تصبح هذه المصارف الصغيرة فروعا وامتدادا للمصارف الكبيرة أي انها عملية اندماج بين المصرف الرئيسي والفروع.

ج- الاندماج المختلط (Mixed Merger): وهو الاندماج الذي يتم بين مصرفين او اكثر يعملان في انشطة غير مترابطة فيما بينها وبما يحقق بالتالي التكامل في الانشطة بين المصرفين المندمجين مثل اندماج مصرف استثماري مع مصرف تجاري.

د-الاندماج المتجانس: وهو اندماج منشأتين بتوافق نشاطهما واقترابهما في بعض الإعمال دون الوصول إلى التكامل الأفقي أو العمودي.

المعيار الثاني : طبيعة العلاقة بين إطراف الاندماج

وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم الاندماج الى الانواع الاتية :

أ- الاندماج الودي او الاختياري (Friendly or Voutary Takeover):وهو الاندماج الذي يتم بموافقة ورغبة من ادارة المصرف الدامج والمصرف المدموج وتعمل السلطات النقدية في العديد من

دول العالم على تشجيع هذا النوع لانه يؤدي الى خفض تكاليف التشغيل وتوزيع المخاطر على مساهمي المصرفين المندمجين وتحقيق الحجم الافضل والامثل للوحدات المصرفية مما يجعلها قادرة على مواجهة المنافسة وتحقيق اعلى معدلات للربحية والنمو.

ب- الاندماج القسري (Compulsory Takeover):وهو الاندماج الذي تلجأ اليه السلطات النقدية كآخر الحلول لتصفية الجهاز المصرفي من المؤسسات التي تواجه ازمات قد تؤدي بها الى الافلاس وغالبا ما يكون عن طريق سن قانون يشجع المصارف على الاندماج لقاء اعفاءات ضريبية او عن طريق المصرف الدامج بقروض لقاء تعهده بتحمل التزامات المصرف المدموج كافة.

ج- الاندماج العدائي (Hostille Takeover):وهو الاندماج الذي تعارضه ادارة المصرف المدموج (المستهدف) اذ يقوم المصرف الدامج بتقديم عروض الى مالكي المصرف المدمج ويطلب شراء اسهمهم لقاء سعر معين او يقوم بجمع هذه الاسهم وبالتالي السيطرة على المصرف المدموج.

رابعاً: دوافع الاندماج ومبررات

تعد من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الاندماج المصرفي هي العولمة وابرز جوانبها الاقتصادية والتحولات التي طرأت على مفهوم المنافسة أضف إلى ذلك ظهور منظمة التجارة الدولية التي مهدت بدورها لرفع القيود على التجارة والخدمات العالميتين(**الهندي،1999،22**). وبالتالي نمو تكتل قوى اقتصادية حول العالم وعلى الرغم من تعدد المبررات والدوافع لعمليات الاندماج والتي قد يتبناها احد طرفي الاندماج او كلاهما ندرج اهم تلك الدوافع وهي: (**ملحم،2004،21**)

1- ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ودخولها في مجال العمل المصرفي:- والتي اصبحت تشكل احدى ركائز الوجود في الاسواق المحلية والدولية وبالتالي القدرة على المنافسة والاستمرارية والتي لاتستطيع المصارف الصغيرة تبنيها في ضوء تكاليف اقتنائها .

2- حماية الجهاز المصرفي: اذ يعد تأمين الجهاز المصرفي وتفادي حدوث هزات مصرفية تؤثر بالتالي على حجم الثقة فيه اذا تركت بعض المؤسسات المصرفية تواجه مصيرها بالافلاس، ويعد احد المبررات المهمة لقيام السلطات النقدية باتخاذ قرارات الاندماج لبعض المصارف.

3- استغلال اقتصاديات الحجم الكبير Economics of Scale:- اذ تؤدي اقتصاديات الحجم الكبير الى زيادة الايرادات وخفض في التكاليف وبالتالي زيادة الارباح الصافية لكل الاطراف عما هو متحقق لكل طرف على حدة.

4- تعزيز موقع البنك الدامج:- اذ يتم تعزيز موقع البنك الدامج في السوق المصرفي على المستوى المحلي وعلى المستوى الخارجي وزيادة حصته في السوق وباقل كلفة ممكنة .

5- صغر حجم المصارف وضعف هياكلها التمويلية:- اذ ان انخفاض حجم المالية في المصارف يعكس ضعف قدرتها التنافسية في الاسواق المصرفية اذا ما قورنت بموجودات المصارف العالمية .

خامسا: التحرر المالي وأهدافه Liberalization

حضي التحرر المالي خلال العقود الثلاثة الاخيرة باهتمام واسع، اذ تعد استراتيجية التحرر المالي وعملية رفع القيود او الحد منها من ابرز عمليات اعادة هيكلية القطاع المالي والمصرفي والتي افضت الى زيادة في حرية حركة رؤوس الاموال في دول العالم المختلفة.

وللتحرر المالي تعريفان رئيسان هما : (العاني،2002،148)

* التحرر المالي بالمعنى الواسع (الشامل):

وهو مجموعة الاساليب والاجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء او لتخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته واصلاحه كليا.

* التحرر المالي بالمعنى الضيق:

ويراد به عملية تحرر عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعيق عملية تداول الاوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي.

ويهدف التحرر المالي الى تحقيق مجموعة من الاهداف منها:

1- تعزيز درجة المنافسة فيما بين الاسواق المالية للحصول على اكبر قدر ممكن من رؤوس الاموال الدولية اذ اخفضت التغيرات التي اجتاحت الاقتصاديات الرأسمالية والتي كان من ابرزها تغيرات اسعار الصرف للعملات الدولية كالدولار وتغيرات اسعار الفائدة الدولية والتي عملت بالتالي على تغير النظام النقدي والمالي والدولي ودفعت العديد من تلك الاقتصاديات الى اعطاء حرية اكبر للتحويلات الخارجية مع تحرير تمويل العملات . **(مزنان وبخيت،2004،113)**

2- تحقيق فاعلية اعلى وكفاءة اكبر لالية عمل الاسواق المالية وذلك لتعبئة المدخرات المحلية والاجنبية وتسخيرها في زيادة معدلات الاستثمار فيها وفسح المجال للمستثمرين والمقترضين المحليين للحصول على مجالات استثمار ومصادر تمويل دولية الأمر الذي يفضي بالتالي على منح فرصة ارتباط المستثمرين والمقترضين المحليين بالمستثمرين والمقترضين الأجانب. **(حسين وآخرون،1999،5)**.

3- تزامن سياسات التحرر المالي مع التوجه الكبير نحو عمليات تحرير التجارة الدولية ودخول المعاملات المالية في ظل مفهوم العولمة المالية وخاصة بعد ادخال تجارة الخدمات بصورة عامة وتجارة الخدمات المالية والمصرفية بصورة خاصة ضمن المفاوضات التجاريه متعددة الاطراف خلال جولة الارغواي واخضاعها لولاية منظمة التجارة الدولية (WTO)وذلك عن طريق ابرام الاتفاقيات العامة لتجارة الخدمات (GATS). **(غينان،1996،14)**

مما تقدم يمكن القول ان سياسات التحرر المالي تهدف الى جعل السوق المالية والمصرفية تعمل بفاعلية اعلى وبكفاءة اكبر والتي تمكن بالتالي من القدرة على مواجهة تحديات المنافسة التي تفرضها السوق المفتوحة مع بقية الاسواق المالية والمصرفية العالمية .

سادسا: مبررات الاندماج المصرفي:

أ- التداؤب (Synergy)

إذ يعد من اهم الاسباب لعمليات الاندماج فعند اندماج منشاتين (أ، ب) مثلاً في منشأة (ج) مثلاً تصبح قوة (ج) اعلى من مجموع قيمة وقوة المنشاتين أ، ب المنفصلتين فان تداؤبا قد حصل في عملية الاندماج، والتداؤب يفيد المساهمين في المنشأتين معا وتنشأ مزايا التداؤب في عملية الاندماج من اربعة مصادر اساسية هي :

1- الاقتصاديات العاملة للحجم في مجالات العمليات الانتاجية والبحث والتطوير والتكاليف.
2- الفروقات في كفاءة الإدارة.
3- زيادة القوة السوقية بسبب التوسع في الانتاج وتقليل التكاليف وبالتالي زيادة القدرة على المنافسة .

ب- الاعتبارات الضريبية:

وذلك من خلال تقليص حجم الضرائب , إذ ان منشأة تحقق ارباح عالية عند اندماجها مع شركة اخرى مباشرة يخفض من الضرائب التي تفرض عليها اضافة الى ان توافر النقد قد يهئ فرص استثمارية بدلا من دفعها على شكل مقسوم ارباح.

ج- شراء موجودات بقيمة تقل كثيرا عن قيمتها الاستبدالية :

قد تكون القيمة الدفترية كموجودات المنشأة المشتراة اقل بكثير من القيمة الاستبدالية او السوقية مما يشجع على شرائها من قبل الغير.

د- التنويع:

يؤدي الاندماج الى التنويع في عمليات المنشاة و الى استقرار أرباحها (مردوداتها) وبالتالي تقليل من مخاطرتها.

هـ- السيطرة:

تهدف بعض المنشآت الى الاندماج مع أخرى بهدف السيطرة عليها ولذلك تلجأ المنشآت الضعيفة الى الاندماج مع أخرى قوية فتضيع الفرصة على منشآت ذات الهدف المعادي لهذه العملية وتسمى الاندماج الدفاعي (Defensivement).

شكل رقم (1)

انواع الاندماج بحسب طبيعة النشاط

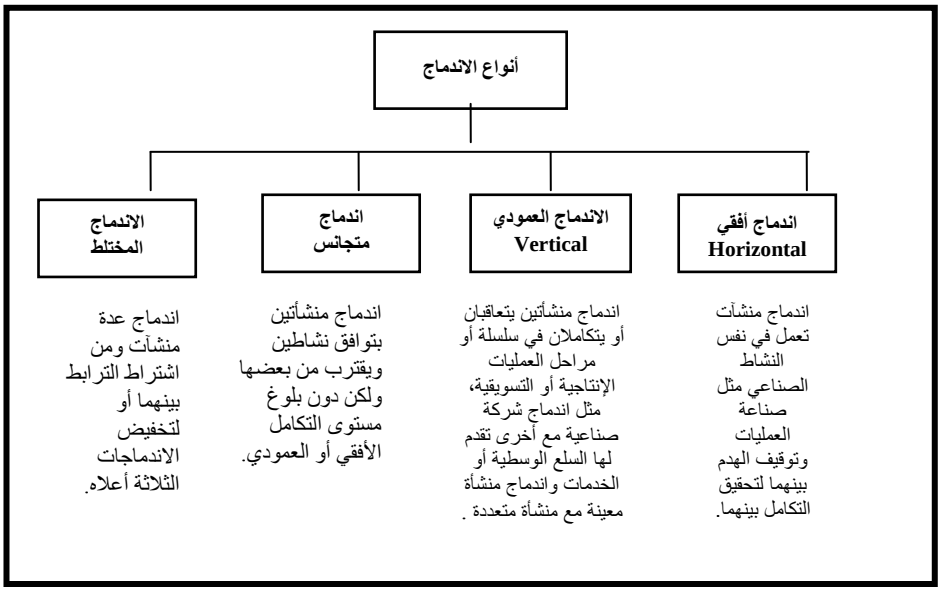

سابعاً : نشأة وتطورالاندماج ودور مصارف الاستثمار في تكوينها :

تكونت عمليات الاندماج على عدة مراحل وكالاتي :

1- المرحلة الاولى:وتبدأ من اواخر القرن 19 حتى سنة 1919 مثل صناعات الصلب والحديد وشركات النفط والصناعات الأساسية الأخرى.

2- المرحلة الثانية: من سنة 1920 حتى الستينات وحصل ذلك في العشرينات لغاية حدوث ازمة الكساد الكبير سنة 1929-1933 .ثم استؤنف بفاعلية اقل خلال الأربعينات والخمسينات ثم انحسر بعد ذلك التاريخ .

3- المدة الثالثة: وتبدأ من بداية الستينات حتى نهاية السبعينات: وقد تميزت هذه الفترة بتجزئة الاندماجات المختلطة او المركبة في الكثير من النشاطات الاقتصادية.

4- المدة الرابعة:وقد نشأت منذ بداية الثمانينات ولحد الان, إذ ازدادت خلال هذه الفترة مثل هذه العمليات ولعدة عوامل منها:

أ- انخفاض مستوى النشاط لأسواق المال.

ب- التضخم السريع الذي بدء خلال السبعينات وازداد خلال الثمانينات.

ج- تساهل السلطات على الاندماج بعد اعادة تصميم الاحتياجات للشركات المالكة، أي ان الاندماج اقل كلفة للاثنين.

د- انجاز اندماجات دفاعية لتفادي محاولات الاندماجات العدائية .

*** دور مصارف الاستثمار في عملية الاندماج**

1- تسيل عملية ترتيب الاندماج.

2- مساعدة الشركات المستهدفة في مقاومة الاندماج العدائي.

3- المساعدة في تقييم الشركة المستهدفة: وتحصل على عمولة مقابل مساندتها.

4- المشاركة الموقفية (Joint Venture): الارتباط بين اجزاء منشأتين او اكثر بهدف انجاز اهداف معينة تخضع لادارة لكل من المنشاتين وغالبا ما تضمن المدراء مشروع موقف او مقابلة موقف.

* الانفكاك Divestiture: ويتضمن:

أ- بيع وحدة كاملة في منشأة الى منشأة اخرى.

ب-بيع وحدة كاملة الى ادارتها – أي بيع قسم معين الى ادارته في المنشاة ذاتها وربما يحصل المدراء على المبلغ المطلوب من المدراء.

ج- الانفصام Spin-off فصل وحدة او قسم وتشغيله على شركة اخرى.

د- التبعية: بيع اجزاء او قسم كموجودات مستقلة الى جهة اخرى بدلا من اعادة تنظيمها.

ثامناً: الاندماج المصرفي في الاردن:

تواجه اقتصاديات الدول النامية عموما تحديات عالمية، لذا فان المملكة الاردنية معرضة لمواجهة هذه التحديات لاسيما بعد التزام الاردن بقوانين منظمة التجارة الدولية وهذا يتطلب البحث عن الكيفية التي يمكن من خلالها لقطاعات المملكة الاردنية الاقتصادية عامة والمصرفية خاصة ان تواجه تلك التحديات وان تتعامل معها، وفي الواقع فان جميع القطاعات في الاردن ستتأثر حتما بالعولمة وافرازاتها وان كان القطاع المصرفي سيكون الاكثر تاثرا نظرا لما يمثله من اهمية بعده محركا للنشاط الاقتصادي وان للعولمة مؤثراتها الخاصة والتي يتاثر بها المسئولون في الدول العربية، فمنذ الانتهاء من اقرار اتفاقية منظمة التجارة الدولية وانضمام معظم الدول العربية ومنها الاردن التي اصبحت احدى الدول المعنية بها وما سيسفر عنها بعدها داخل المنظومة الاقتصادية العالمية، وبالتالي فانه من الواجب اعداد وتهيئاة القطاع المصرفي حتى يستطيع التعامل مع افرازات العولمة المالية وما ينتج عنها من انفتاح الاسواق وازالة الحواجز فيما بينها، الامر الذي

يتطلب وضع الخطط واقرار الاستراتيجيات الملائمة من اجل مواكبة هذا القطاع للتغيرات والتطورات التي تشهدها الساحة العالمية.

ولذا فان الامر يستلزم استعدادا من نوع خاص وبحثا للآليات والخطط المناسبة التي يمكن وضعها لتمكن المؤسسات المصرفية داخل الأردن من التعامل مع المستجدات الاقتصادية الدولية الحالية، وبالتالي فقد كان من أهم الخيارات التي اوصت بها السياسة المصرفية داخل الاردن هو عمليات الاندماج المصرفية لكي تواجه هذه المستجدات المهمة، وعلى الرغم من الاهمية المتناهية لعمليات الاندماج المصرفية الا ان عمليات الاندماج يمكن النظر اليها من زاوية انها اداة ووسيلة لتحقيق مجموعة من المكاسب والاهداف الكبيرة متجاوزة عن كونها مجرد خلق كيان مصرفي جديد اكبر واقوى الى تفعيل هذا الكيان باكتسابه قوة دفع ذاتي توفر له بالتالي المقومات اللازمة للنمو والكفاءة والتطوير.

(Chen,2000,11)

ومما تقدم يمكن ان نلخص اهم الفوائد المكتسبة والتي دفعت وتدفع المصارف الاردنية الى عمليات الاندماج وهي :

أ- النمو والمنافسة Growth and Competition

ان عملية الاندماج تتيح الفرصة لتكوين القدرة على تعظيم الاستفادة من التوسع والانتشار الجغرافي وبالتالي الاستفادة من قاعدة العملاء الكبيرة لزيادة نصيب المصرف الجديد في السوق المصرفية بما في ذلك من إمكانية تنوع الخدمات المالية والمصرفية داخل الأردن وتمكين المصارف المندمجة من مواجهة منافسة المصارف العالمية لها والمنافسة بالمعايير الدولية التي تفرضها المصارف العالمية من حيث كفاية رأس المال ومعايير الجودة العالمية الايزو (ISO) وبالتالي تحقيق قدر اكبر من التكافؤ في التعامل مع المصارف المحلية والعالمية فضلا عن أن عملية الاندماج ترفع من حجم المصارف وقاعدتها الرأسمالية أي زيادة أموالها الخاصة وتعزيز قدراتها وإمكاناتها في دخول ميادين عمل جديدة تمكنها من التوسع عموديا وأفقيا في الأعمال الخدمات في ظل الانفتاح وعمليات التحرر المالي التي شهدتها المملكة بعد عضويتها في منظمة التجارة الدولية .

ب- اعتماد التكنولوجيا المتقدمة :

اذ تؤدي عمليات الاندماج الى زيادة حجم البنوك وبالتالي زيادة حجم المبالغ المخصصة لعمليات البحث والتطوير Reseach and Development (R&D) ومن ثم يمكن للبنك من الاستفادة بشكل افضل من الفرص التي تتيحها شبكة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة في مجال الخدمات المصرفية والتي تؤدي بالحصيلة الى تحسين الخدمات المصرفية وتوفيرها باعلى المستلزمات للعملاء وبأدنى الأسعار .

ج- توفير التمويلات الضخمة :

اذ تؤدي عمليات الاندماج الى امكانية توفير التمويلات الضخمة اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية والنهوض بعملية النمو الاقتصادي داخل المملكة والتي تتطلب احتياجات مالية كبيرة جدا، فضلا عن المساهمة المباشرة وغير المباشرة لهذه الاندماجات المصرفية في دعم عمليات خصخصة شركات ومؤسسات القطاع العام .

د- استغلال مزايا اقتصاديات الحجم الكبير:

اذ بالامكان توزيع التكاليف الثابتة على عدد اكبر من الاعمال مما يؤدي الى انخفاض متوسط كلفة العمليات والاعمال فضلا عن الانفاق على تكنولوجيا المعلومات وادارة الاصول وتقنيات العمليات الحسابية والاتصالات مما يؤدي بالتالي الى زيادة كفاءة العمليات المصرفية.

هـ- زيادة قيمة الاسهم الفعلية:

في ضوء عملية الاندماج تصبح امكانية زيادة القيمة الفعلية لاسهم المصرف مما يزيد من امكانية عرض هذه الاسهم في السوق المالية الاردنية وبالتالي امكانية تحسنها بصورة اسرع من ظهور نتائج اقل في مجمل النشاط المصرفي عموما وعلى المصرف الدامج خصوصا.

وتعد هذه المزايا والايجابيات من اهم ما يميز عمليات الاندماج وفوائده بالنسبة للاعمال المصرفية وبجانب هذه المزايا الكثيرة التي تتحقق في ظل عملية الاندماج ما بين المصارف فان لهذه العملية عيوب ايضا ولكنها ليست بحجم الايجابيات طبعا ومن بين العيوب التي يمكن ان تؤثر على العمل المصرفي هي: **(ملحم،2000،23)**

1- من الناحية الاجتماعية:

اذ في ضوء عمليات الاندماج يقوم المصرف الدامج بالغاء الوظائف المتكررة مما يعني التخلي عن بعض الموظفين وبالتالي زيادة معدلات البطالة داخل المملكة مما يفضي الى خلق مشاكل اجتماعية عديدة ولكن هذا الاثر يكون سلبيا على المدى القصير فقط اما في الاجل الطويل فمن المفترض ان يؤدي الاندماج الى زيادة فرص العمل .

2- من الناحية الادارية:

يتمثل في نشوء مشكلة التقييم (Valuation problem) فغالب ما يحصل المصرف المدموج على تقييم مجحف وخاصة في موضوع شهرة المصرف أي القيمة المعنوية التي يكتسبها المصرف.

4- من الناحية الاقتصادية:

ان وجود بنوك كبيرة الحجم يشكل خطرا على سلامة وامان الجهاز المصرفي في المملكة الاردنية الهاشمية لان انهيار أي من هذه البنوك يعرض الجهاز المصرفي برمته للخطر، فضلا عن عدم قدرة البنوك المندمجة من ان تكون اكثر ربحية من البنوك الصغيرة استنادا الى ان وفورات الحجم

تميل الى التناقص التدريجي بعد مرحلة معينة اذ تلجأ هذه البنوك الكبيرة نتيجة لذلك في الانخراط في الاعمال ذات الدرجة العالية من المخاطر التي من شأنها ان تضعف من هيكل النظام المالي وبالتالي يصبح من الصعوبة ادارة البنوك بسبب ضخامة حجمها .

تاسعاً: رؤية مستقبلية للقطاع المصرفي في الأردن:

حقق الجهاز المصرفي في الاردن انجازات كبيرة على صعيد بناء قاعدة رأسمالية قوية وعلى صعيد تحقيق معايير الكفاءة وادارة المخاطر وخلصت بحصول معظم المصارف المحلية على درجة تصنيف عالية مقارنة بالمنظمة فيما يخص المقدرة على الايفاء بالالتزامات المالية وبمختلف العملات وعلى المدين القصير والطويل وبين مختلف المصارف العالمية، وقد اشارت بعض مؤسسات التصنيف العالمي والتي قامت بتصنيف البنوك في المملكة الى ان الوضع الحالي للبنوك الاردنية تشير الى استمرار تحسين اداءها في المستقبل نتيجة لانتهاجها سياسات صحيحة في مواجهة الانفتاح والتحرر المالي .

ويعد قطاع المصارف في الاردن من القطاعات المتطورة ووسيلة من وسائل الاستقرار النقدي وادارة مهمة من ادارات تنفيذ السياسات النقدية وضمان نجاحها ويتوجه حاليا البنك المركزي الاردني الى رفع الحد الادنى لرأسمال البنوك ليصل الى 100 مليون دينار بحلول عام (2010) ليحقق مزيدا من الاستقرار في القطاع المالي المحلي، كما وتتوجه البنوك حاليا الى رفع المقدرة التنافسية والمالية لها ورفع درجة كفاءة الخدمات المقدمة وتحسين مركزها المالي وتكوين دوائر ادارة المخاطر وتطبيق معايير كفاية رأس المال .

ان التوجه برفع رأس مال البنوك الى 40 مليون دينار بحلول عام 2007 أي بتاريخ العمل باتفاقية بازل الجديدة وتحقيق بنودها في جانب كفاية رأس المال بما يتوافق والحفاظ على درجة معقولة من المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتوجه الحالي لرفع رأس مال البنوك الى (100) مليون دينار بحلول عام 2010 يزيد من التحدي امام القطاع المصرفي الاردني لوضع برامج زمنية وخطط مستقبلية لتحقيق ذلك، وتعد احد الحلول المنطقية لذلك كله هو تحقيق الاندماجات بين البنوك في الاقتصاد الاردني والذي يمثل الاقتراح الذي قدمه البنك المركزي الاردني للبنوك المحلية .

ان القطاع المالي الحالي يتوجه حاليا نحو الاندماجات بين مختلف المؤسسات المالية بمختلف اشكالها لتتحول الى مؤسسات برؤوس اموال ضخمة بمئات المليارات، اذ شهد القطاع المصرفي الكثير من عمليات الاندماج في الاعوام القليلة الماضية تميزت بتجميع اصول مالية لبنوك عملاقة تعدت في جملتها 5 تريليون دولار، اذ شهد العالم منذ مطلع عام 1995م وحتى نهاية العام

الماضي اندماج ما يقارب من (5400) منشأة مالية يبلغ نصيب الولايات المتحدة وحدها ما يعادل (56%) من هذه الاندماجات.

وعلى الساحة العربية فان البنوك العربية تحتل خمسين مركزا فقط من المراكز الالف الاولى على مستوى العالم مما يعني ان نسبة وجود البنوك العربية على الساحة العالمية لاتتعدى (5%) كما ان المعايير المصرفية الدولية (مقررات لجنة بازل) تمثل تحديا اخر لهذه البنوك، اذ ان الحدود الدنيا لرؤوس الاموال البنوك العربية عامة والاردنية خاصة لاتتناسب والاوضاع الاقتصادية والمصرفية المالية العالمية اذ ان الحدود الدنيا لهذه البنوك بلغت (30) مليون دولار في مصر و (30) مليون دولار في الاردن و(8) ملايين دولار في لبنان بينما يتجاوز الحد الادنى لاضعف بنك اوربي الـ (800) مليون دولار، مما يجعل هذه المصارف في حالة عدم قدرة على المنافسة ويعرضها للانهيار في حالة المنافسة مع نظيراتها العالمية لذلك ظهر اتجاه واضح نحو عمليات الاندماج لخلق مؤسسات مالية ضخمة تستطيع مواجهة التحديات المقبلة وهذا ما دعى اليه البنك المركزي الاردني وحث البنوك المحلية عليه وان ما يسوغ مثل هذه الاندماجات هو زيادة ثروة العملاء او عمولة اشكال العمليات المصرفية وزيادة الثقافة المصرفية للعملاء وتطور التكنولوجيا والية نقل المعلومات فضلا عن تطوير العديد من الادوات المالية المستحدث والمحافظة على التنافسية والحصص السوقية واما هذه الحقائق الجديدة والتغيرات الهيكلية في صناعة البنوك لم يعد القطاع المصرفي الاردني بمعزل عن ما يحدث على الساحة الدولية ولابد من تقوية مركزه التنافسي من خلال زيادة رأس مال البنوك واندماجها لتستطيع المنافسة على الصعيدين المحلي والعالمي.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا : الاستنتاجات:

خلص البحث الى جملة من الاستنتاجات أهما:

1- ان دخول العولمة المالية الى السوق المصرفية الاردنية اصبح واقعا بعد عضوية الاردن في منظمة التجارة العالمية وزيادة عمليات التحرر المالي وعملية فتح الاسواق امام المستثمرين الاجانب.

2- ان سعي البنك المركزي الاردني وتوصياته الى البنوك المحلية للالتجاء الى عمليات الاندماج المصرفي جاء ضرورة لازمة للتغيرات والتحولات الحاصلة على الساحة الدولية وخاصة في مجال الاندماجات والتكتلات المصرفية في الاسواق العالمية.

4- ان عملية الاندماجات المصرفية تخلق القدرة على التوسع والانتشار الجغرافي وامكانية تنويع الخدمات المالية والمصرفية داخل المملكة الاردنية وتؤدي الى زيادة حجم المصارف وقاعدتها الرأسمالية، وبالتالي تعزيز قدراتها التنافسية من حيث كفاية رأس المال ومعايير الجودة (ISO) وبالتالي تحقيق قدر اكبر من التكافؤ في التعامل مع المصارف المحلية والعالمية المنافسة.

5- تتيح عمليات الاندماج المصرفي فرصة توفير التمويلات الضخمة اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية والمساهمة المباشرة وغير المباشرة في دعم عمليات الخصخصة لمؤسسات القطاع العام في المملكة.

6- توفر عمليات الاندماج فرصة خفض التكاليف الثابتة اذ يتم توزيعها بعد عملية الدمج على عدد اكبر من الاعمال فضلا عن امكانية زيادة القيمة الفعلية لاسهم المصارف الدامجة .

ثانيا: التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات المستخلصة يوصي البحث بالاتي:

1- ضرورة تأكيد المصارف المحلية في الاردن على عمليات الاندماج المصرفي لمواجهة التحديات التي لا يمكن مواجهتها بصورة منفردة في ظل دخول المصارف الاجنبية وذلك لتقوية مراكز هذه المصارف في مختلف الجوانب، وبالتالي القدرة على مواجهة التحديات والمنافسات الشرسة من قبل المصارف العالمية وخاصة بعد عمليات الانفتاح والتحرر المالي ودخول الاردن في عضوية منظمة التجارة العالمية .

2- في ظل الانفتاح وعمليات التحرر المالي للسوق المالية والمصرفية في المملكة الأردنية، أصبح لابد من وضع الخطط لمواجهة التحديات التي ستواجهها السوق المصرفية بعدها أن هذه السوق أصبحت جزءا من السوق المصرفية العالمية، وبالتالي سوف تكون السوق المصرفية وجها لوجه في منافسة الأسواق المصرفية العالمية.

3- ضرورة وضع الإستراتيجيات والخطط اللازمة لعمليات الاندماج المصرفية أي يجب ان تكون عمليات الاندماج مدروسة ومخطط لها جيدا لكي تتفادى المصارف المندمجة حالات الفشل.

4- ان قيام الاندماجات المصرفية هو ضرورة لابد منها للنهوض بالقاعدة الرأسمالية المصرفية داخل المملكة الاردنية في ضوء توصيات البنك المركزي برفع الحد الادنى لرأسمال البنوك الى (100) مليون دينار بحلول عام (2010) مما يجعل ضرورة انتهاج عمليات الاندماج المصرفية .

5- ضرورة زيادة المخصصات المالية لعمليات البحث والتطوير لانها السبيل الاهم في عملية تطوير القطاع المصرفي داخل المملكة والنهوض به وبالتالي رفع مستوى الاسواق المصرفية واعطاءها القدرة والكفاءة على مواجهة التحديات في الاسواق المصرفية العالمية .

المصادر

اولا: المصادر العربية:

1- حسين، عمر ابراهيم واخرون، اسواق الاردن المالية العربية، الاداء والتحديات، صندوق النقد العربي؟، بحث مقدم الى ندوة "دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية" الكويت، 1999.

2- حسين، مصطفى مهدي، ازمات اسواق المال الاثار المحتملة على اقطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مجلد4، ع/14، ك1/ 2004.

3- الشلبي، فراس سليمان، اثر الاندماج في الاداء المالي، دراسة تحليلية في عينة المصارف الاردنية، جامعة الموصل..2002

4- العاني، محمد عماد علي، اندماج الاسواق المالية الدولية، اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الاولى، 2002 .

5- غينيان، مانويل، دور اصلاح القطاع المالي في التصحيح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، بحث مقدم الى ندوة (السياسات المالية واسواق المال العربية)، تحرير د.سعيد النجار، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 1996.

6- صالح، محسن حبيب، الاندماج المصرفي، بحث منشور في مجلة الرشيد المصرفية، العدد الرابع،السنة الثانية،.2000

7- مزنان، نصر محمود وبخيت،حيدر نعمة، سياسات التحرر المالي في البلدان العربية،/ مجلة الغري-جامعة الكوفة/ المجلد الأول العدد3، السنة الأولى .2005

8- مطر ، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان-الاردن،.2003

9- ملحم، محمد فضل، الاندماج المصرفي: الاردن، دراسة في بنك الاسكان للتجارة والتمويل، الاردن، كانون الثاني،.2000

10- ملحم، محمد فضل، الاندماج والتملك المصرفي، مجلة البنوك في الاردن، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، كانون الثاني، 2004.

11- الهندي، عدنان، الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي: المبررات والمكاسب والاتجاهات، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد التاسع عشر، العدد226، 1999.

ثانيا: المصادر الأجنبية:

1- Li-chn, Banking Merger, Master theis is, Gothenburg University,2000.